( ٨٨١) وعن على (ع) أنَّه قال : إِذَّا طلَّق الرجلُ المرأَةُ ، لم يتنزوَّج أخنها حتى تنقضي عدَّتُها .

(٨٨٢) وعن رسول الله (صلع) أنَّه نهى أن يُجْمع بين المرأة وعمَّتها ، وبين المرأة وخالتها<sup>(١)</sup>.

(٨٨٣) وعن جعفر بن محمد (ع) أنَّه قال : لا بأس أن يتزوَّج الرجلُ بنتَ رجل وامرأته ، يعنى أن تكون البنتُ من غير المرأة ؛ أو أمّ ولده غير أم الرأة ، يجمع بينهما إن شاء .

(٨٨٤) وعنه (ع) أنَّه سُئل عن الرجل يتزوَّج المرأة أو يتسرّى السّريّة ، هل لابنِهِ أن يتزوّج بابنتِها من غيره ، أو يطأها إن كانت مملوكةً له بملك اليمين ؟ قال : أمَّا ما كان قبل النكاح ، يعني نكاح الأب، فللولد أن يطأها ويتزوّج ، وأمّا ما ولدت المرأةُ بعد ذلك ، فإنِّي أكرهه .

(٨٨٥) وقد رُوينا عن وجه آخر (٢) أنَّه قال (ع) : أيَّما رجل طلَّق امرأتُه فتزوّجها رجلٌ فولدت له أولادًا ، فلا بأس أن يتزوّج ولدُها مناتِ زوجها الأوَّل من غيرها ، والوجهُ الذي كرهه في الرواية الأولى ما دخلته الشُّبهة ، وكان الولد فيه قريبًا من الفرقة ، فأمًّا إذا لم يكن في ذلك شبهةً وتباعد الولد (٣) من الفرقة أو الموت ، فليس في ذلك ما يكرهه ، والله أعلم .

(٨٨٦) وعن على (ع) أنَّه قال في الرجل تكون له أربعُ نسوقٍ فيطلِّق إحداهن ، قال: ليس له أن يتزوّج خامسة (١) حتّى تنقضي (٥) عدّة التي طلّق.

<sup>(</sup>١) حش ى- ويجمع بين بني الأعمام والعمات وبين بني الأخوال والحالات ، من الينبوع .

<sup>(</sup>٢) س. ط، دَ، زَ، ع، ي. ﴿ وَقَدْ رُويِنَا عَنْهُ مَنْ وَجِهُ آخَرٍ .

<sup>(</sup>٤) حش ي ـ قال سيدنا جعفر بن منصور اليمن في كتاب الرشد والهداية : إن الله أحل لمن أراًد النكاح من أمة محمد صلى الله عليه وسلم أربع نسوة، فن تعدى فنكح الحامسة حرمت عليه هى والأربع . ( ه ) س – تقضى .